euromesco
Paper

رقم 67

إزاحة القناع:
انعكاسات «الصحوة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي على علاقاته مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يوهانس سباث

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco
Paper

رقم 67

إزاحة القناع:
انعكاسات «الصحوة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي على علاقاته مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يوهانس سباث

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union

euromesco

Paper

أصبحت **يورومِسكو (EuroMeSCo)** معياراً للبحوث والدراسات الموجّهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 116 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 30 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يورومِسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصيلة التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يورومِسكو.

أوراق يوروميسكو

صدرت من قبل المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران االأكاديمية (Academic Peer Review): مجهول

التحرير: خورخي بينيرا ألفاريز (Jorge Piñera Álvarez)

مصمم التنسيق: ستوديو مارتن (Maurin.studio)

التدقيق اللغوي: نيل تشارلتون (Neil Charlton)

التصميم: نوريا إسبارثا (Esparza Núria)

الطباعة: ISSN 2565- 2419

DL B 27445 - 2011

Digital ISSN 2565 - 2427

فبراير (شباط) 2024

صدرت هذه النشرة بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياتها تعبر حصراً عن أراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أورومتوسطي شامل و متعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتلانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

إزاحة القناع: انعكاسات «الصحوة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي على علاقاته مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يوهانس سباث

باحث، المعهد النمساوي للشؤون الدولية (oiip)

مقدمة

لقد أجبر الغزو الروسي لأوكرانيا صناع السياسة الخارجية الأوروبيين على إعادة تقييم وجهة نظرهم في العلاقات الدولية وإعادة صياغة نهج الاتحاد الأوروبي في التعامل معها. لقد نشأ إجماع واسع النطاق على أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تحتاج إلى أن تصبح أكثر جيوسياسية. وهو شعور رددته ودافعت عنه أورسولا فون دير لاين، التي، منذ توليها منصب رئيس المفوضية الأوروبية في ديسمبر (كانون الأول) 2019، دعت بنشاط إلى وجود واستراتيجية أكثر حزما للاتحاد الأوروبي على المسرح العالمي (باير، 2019). وقد وصف الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، جوزيب بوريل، هذه التطورات بأنها «الصحوة الجيوسياسية لأوروبا « (بوريل، 2022). كما أصر كذلك على أن النظرة الأوروبية الأكثر جيوسياسية للعالم لا ينبغي أن تكون مؤقتة، بل يجب أن تصبح «الوضع الطبيعي الجديد» (بوريل، 2022). وهذا يشير إلى تحول جوهري ودائم في النهج الذي يتبناه الاتحاد الأوروبي في التعامل مع العلاقات الخارجية. بالنظر إلى غموض مصطلح « جيوسياسية «، الذي يحمل خمسة معانٍ مختلفة على الأقل (كوندانى، 2023)، تظل العديد من الأسئلة حول الوضع الطبيعي الجديد للاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إجابة:

ما الذي تنطوي عليه السياسة الخارجية الأكثر جيوسياسية؟ ما هي الآثار المترتبة على مثل هذا النهج الجديد فيما يتعلق بالجوار الأوروبي، وخاصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ وكيف يمكن التوفيق بين هذا التوجه والمبادئ الليبرالية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي؟

تهدف هذه الورقة إلى تقييم هذه الأسئلة من منظور واقعي. تسير المقالة على النحو التالي. يتناول الجزء الأول المفاهيم المختلفة للجيوسياسية (الجغرافيا السياسية) ويقيم أي منها يشير إليه صناع السياسة في الاتحاد الأوروبي. ويبحث الجزء الثاني ما إذا كان إضفاء طابع جيوسياسي أكثر على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو بمثابة نقلة نوعية أو بالأحرى استمرار للسياسات الحالية. أما الجزء الثالث فينظر في كيفية التوفيق بين «الصحوة الجيوسياسية» والمبادئ الليبرالية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي. وتختتم الورقة بالاعتماد على النتائج لوضع توصيات ملموسة.

النظرية الواقعية والجغرافيا السياسية

على الرغم من الاستخدام المتكرر لمصطلح «الجيوسياسية» من قبل صناع السياسات والأكاديميين والصحفيين، إلا أنه يفتقر إلى تعريف واضح. وهذا ما يزيد من تعقيد النقاش لأن الجهات الفاعلة المختلفة لديها فهم مختلف لهذا المصطلح. ومن أجل تقييم ما تنطوي عليه سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية «الأكثر جيوسياسية»، فمن الضروري بالتالي تسليط الضوء على المعاني المختلفة لهذا المصطلح. وكما يوضح القسم التالي، تمت إعادة صياغة المصطلح وإعادة تعريفه عدة مرات، مما زاد من «الارتباك الجيوسياسي» (كوندانى، 2023).

تطور الجيوسياسية

تشير الجيوسياسية بمعناها الأصلي إلى العلاقة بين الجغرافيا والسياسة (لاكوست، 2012). تمت صياغة هذا المصطلح في ذروة الإمبريالية الاستعمارية في القرن التاسع عشر لوصف منافسة القوى العظمى على نطاق عالمي، مع التركيز بشكل خاص على العوامل الفيزيائية مثل قوة الإيقاف للمياه أو التلال الجبلية، وتوافر الموارد الاستراتيجية، والسيطرة على طرق التجارة الهامة (جريجيل، 2006). الجيوسياسية هي في الأساس منظور يمكن من خلاله فهم تاريخ العالم وصراع القوى العظمى، وتقسيم الفضاء العالمي إلى مسارح متعددة تتنافس فيها الدول. إنها طريقة تفكير في السياسة الدولية تربط الديناميكيات المحلية والإقليمية بالنظام العالمي، وتوفر للمراقب نظرة شاملة لخريطة العالم وتطوراتها، «رقعة الشطرنج الكبرى» (بريجنسكي، 2016). المقارنة بالشطرنج مناسبة، لأن الجيوسياسية هي رؤية مستوحاة من لعبة منافسة بين القوى

العظمى حيث تتبع السياسة الدولية قواعد وأهداف محددة بوضوح. يمكن القول إن مفتاح التأثير الدائم وجاذبية الفكر الجيوسياسي، الذي يبلغ عمره الآن أكثر من قرن من الزمان، يكمن في طبيعته البصرية وليس اللفظية، وموضوعيته الواضحة، حيث يبدو منفصلاً عن التفكير الذاتي والأيديولوجي (تواثيل ودالبي، 1998).

مفهوم الجيوسياسية له تاريخ طويل وإشكالي، وهو ما يفسر أيضًا معانيه العديدة، حيث تمت إعادة تعريف المصطلح في كل عصر ليناسب روح العصر أو مصالح القوى العظمى التي تحتاج إلى إضفاء الشرعية عليها، كما يشير الجغرافيون السياسيون الناقدون. (أوكور، 2014). في الأصل، تم استخدام هذا المفهوم من قبل مستشاري السياسات في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لتوجيه سياسات القوى العظمى والمنافسة العالمية على مناطق النفوذ والمستعمرات الفعلية، ولا سيما التنافس بين القوى البرية والبحرية (أوستورد، 1988؛ دودز وون، 2010). في العقود التي تلت ذلك، ساهم هذا المصطلح في تعزيز التفكير الإمبراطوري الفاشي، واستخدمه الأيديولوجيون النازيون لإنشاء وإضفاء الشرعية على غزو «المجال الحيوي»، وهو حافز أيديولوجي واضح للحرب العالمية الثانية (هيرفيغ، 1999). علاوة على ذلك، فإن التفكير الجيوسياسي، جنبًا إلى جنب مع المعتقدات الداروينية الاجتماعية للنخبة النازية، وضع الأسس الأيديولوجية التي سهلت «تطهير» «المجال الحيوي» من غير المرغوب فيهم، مما مهد الطريق للمحرقة (دويل وكلارك، 1998).

النظام الثنائي القطب في فترة ما بعد الحرب، والذي تم تنظيمه على طول مجالات نفوذ القوتين العظميين في ذلك الوقت، الولايات المتحدة، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، أنتج نوعاً جديداً من التفكير الجيوسياسي. من وجهة نظر الولايات المتحدة، كان العالم آنذاك منقسماً إلى دول صديقة ودول معادية. وبعبارة أخرى، مناطق النفوذ. استنادًا إلى مفهوم ريملاند لنيكولاس سبيكمان، كان الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية هو احتواء الشيوعية وردع التوسع السوفييتي لاحقًا (كراوس، 2023). في صياغة الجيواستراتيجية للولايات المتحدة، جمع هنري كيسنجر بين الفكر الجيوسياسي الكلاسيكي والواقعية الجديدة نسبياً. ومرة أخرى، ساهم التفكير الجيوسياسي في تقديم رؤية مبسطة للسياسة الدولية التي أضفت الشرعية على التدخلات والحروب العسكرية التي قادتها الولايات المتحدة، كما حدث في كوريا (1950-1953)، وغواتيمالا (1954)، وجمهورية الدومينيكان (1965)، وتشيلي (1973) (دودز، 2003).

مع نهاية الحرب الباردة، أُعلنت نهاية التاريخ (فوكوياما، 1989)، مع ظهور الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية النيوليبرالية كنظامين لا منافس لهما على الساحة العالمية. ومع ذلك، فقد أظهرت السنوات التالية، كما قال دونالد تاسك، الرئيس السابق للمجلس الأوروبي، أن التاريخ قد عاد (تاسك، 2014). فبدلاً من عالم موحد بالمبادئ الليبرالية الغربية، شهد القرن الحادي والعشرون ظهور مشهد دولي أكثر تنوعاً. وتماشياً مع هذا الواقع الجديد، ترسخت عقلية جيوسياسية جديدة. من وجهة نظر أوروبية، ينقسم العالم الآن إلى معسكر ما بعد الحداثة للعولمة والاعتماد الليبرالي المتبادل، عالم حداثي حيث تستمر سياسات القوة والحسابات الجيوسياسية حول توازن القوى والحدود الصلبة والحرب، وعالم ما قبل الحداثة الذي يتسم بالدول الفاشلة أو الهشة والافتقار الأساسي للنظام (براوننج، 2018). يرى الاتحاد الأوروبي نفسه تقليديًا في قلب عالم ما بعد الحداثة، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي نفسه كيانًا فوق وطني، ونتاجًا للفكر الليبرالي، وأيضا، على الأقل في تصوره وصورته الذاتية، نقيض الجيوسياسية (ليني، 2020؛ جوزيني، 2012). لقد تعرضت هذه الهوية الأساسية وسبب وجود الاتحاد الأوروبي للتحدي على مدى العقد الماضي من خلال الدعوات الصاخبة المتزايدة لسياسة خارجية أكثر جيوسياسية للاتحاد الأوروبي، وبلغت ذروتها في إعلان بوريل عن «الصحوة الجيوسياسية» (بوريل، 2022) للاتحاد الأوروبي. ولأن مفهوم الجيوسياسية يتناقض إلى حد كبير مع الأفكار الأساسية للاتحاد الأوروبي، فيبدو من الغريب أن نتحدث عن

«صحوة» في هذا الصدد، مما يعني ضمناً أن شيئاً كان خاملاً لفترة طويلة ولكنه لا يزال حاضراً ولم يستيقظ إلا مؤخراً. وفي كثير من النواحي، كان غياب التفكير الجيوسياسي الكلاسيكي في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية على وجه التحديد هو الذي مكّن من إنشاء الاتحاد الأوروبي وأسلافه.

تصور الاتحاد الأوروبي للجيوسياسية

بالنظر إلى التاريخ الإشكالي للجيوسياسية وحقيقة أن مشروع الاتحاد الأوروبي برمته كان يعتمد على فرضية التغلب على منافسة القوى العظمى وتحرير نفسه منها، فهل تخلى صناع السياسة الخارجية الأوروبيون عن المشروع الأوروبي ودعوا إلى العودة إلى المفهوم الحداثي للسياسة الدولية الذي ابتليت به أوروبا طوال الجزء الأكبر من القرن العشرين؟ كيف تتصور نخب السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي المفهوم المرن للجيوسياسية؟

الملاحظة المهمة الأولى في هذا الصدد هي أن السياسيين في الاتحاد الأوروبي نادرًا ما يستخدمون المصطلح كاسم، ويفضلون الصفة «الجيوسياسية» geopolitical (فون دير لين، 2019؛ بوريل، 2022؛ ميشيل، 2022). وهذا يعني ضمناً محاولة متعمدة لخلق تمييز بين كيفية استخدام هذا المصطلح في القرن الماضي وكيف يريد صناع السياسة الأوروبيون أن يُفهم في العصر الحديث. والواقع أن معنى الجيوسياسية (الجغرافيا السياسية) تم تكييفه مرة أخرى ليتناسب مع العصر الذي تم استخدامه فيه. عندما يتحدث سياسيو الاتحاد الأوروبي عن الجيوسياسية، فإنهم لا يقصدون العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، بل يقصدون نهج السياسة الخارجية الذي يركز على توزيع القوة العسكرية والاقتصادية وديناميكيات القوة الناتجة بين الجهات الفاعلة الدولية (لين، 2020). ويتجلى ذلك في دعوة جوزيب بوريل الاتحاد الأوروبي إلى تعلم لغة القوة الصلبة (بوريل، 2022) أو تأكيد رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، على أن أوروبا بحاجة إلى إظهار نفسها كقوة لكي تصبح أكثر قوة جيوسياسية (ميشيل، 2022).

مصطلحات القوة الصلبة وتوزيع القوة الدولية وديناميكيات القوة تشبه المفاهيم الأساسية للنظرية الواقعية للعلاقات الدولية. إن التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى اكتساب الكفاءة في لغة القوة ينسجم مع تأكيد النظرية الواقعية على أولوية القوة العسكرية والقدرات القسرية في العلاقات الدولية. وهذا ليس من قبيل الصدفة، فهناك علاقة قوية بين الواقعية والجيوسياسية. في الواقع، قامت الواقعية بدمج الجيوسياسية في بناء نظريتها لعدة قرون (توفت، 2005). وهكذا، تُفهم الجيوسياسية كجزء من الأسرة الواقعية (وو، 2018). وبدلاً من ذلك، يُنظر إليها على أنها مجموعة متنوعة من الواقعية التي تركز بشكل أكبر على المتغيرات المكانية كعوامل استراتيجية ومصادر للقوة (أوستروود، 1998). على الرغم من أن الواقعية والجيوسياسية، خاصة في السياق الأنجلو-سكسوني، تشتركان في بعض أوجه التشابه الرئيسية وتميلان إلى الدمج في مجموعة واحدة من الأفكار في أذهان بعض المحللين والممارسين، فمن المهم التأكيد على أن الاثنين يمثلان مفاهيم ومشاريع معرفية متميزة. طور هانز مورجنثاو نظريته عن الواقعية جزئيًا كرد فعل على الجيوسياسية، التي اعتبرها علمية زائفة ومتورطة في التسبب في الحربين العالميتين (مورجنثاو، 1954، ص. 116 وما يليها).

تتعارض مفاهيم القوة الموصوفة أعلاه مع المفهوم الليبرالي للاتحاد الأوروبي باعتباره قوة معيارية تمارس نفوذها على المسرح الدولي من خلال تعزيز القيم والتعاون التنموي والقوة الناعمة. لذلك، عندما يدعو صناع السياسة الخارجية الأوروبيون الاتحاد الأوروبي إلى تعلم التحدث بلغة القوة أو إظهار نفسه أخيرًا كقوة، فإنهم يشيرون في الواقع إلى أشكال أكثر تقليدية وواقعية للقوة (كوندانى، 2023). ولهذا السبب، في حالة الاتحاد الأوروبي، فإن السياسة الخارجية الأكثر جيوسياسية من شأنها أن تمثل تحولاً من الطرف الليبرالي للمحور نحو الطرف الواقعي. في الواقع، يوضح زكي العايدي، مستشار الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية، أن السياسة الخارجية الأكثر جيوسياسية تعني تصحيح الافتراضات الليبرالية المفرطة في التفاؤل بشأن السياسة

الدولية واعتماد «[...] تقييم واقعي للنظام الدولي – يعني قبولاً أكبر للطبيعة المتضاربة للنظام العالمي» (العايدي، 2023).

إن عودة الجيوسياسية تبرز كواقع عملي يبعث على القلق، ويتحدى تطلعات المدينة الفاضلة الليبرالية التي ازدهرت ذات يوم في أعقاب الحرب الباردة. لقد أثبت الافتراض المفرط في التفاؤل بأن الانتشار العالمي لليبرالية من شأنه أن يمهد الطريق لعصر متناغم من التعاون والقيم المشتركة أنه مجرد سوء تقدير. وتكمن تعقيدات هذا الانبعاث الجيوسياسي في التفاعل الدقيق بين القوى الدائمة للمصالح التي تتمحور حول الدولة والمثل الطموحة للنظام العالمي الليبرالي. وبينما يتصارع العالم مع هذا التفاعل المعقد بين الحقائق والمثل العليا، يصبح من الواضح أن الأمر يتطلب فهماً أكثر دقة للإبحار في الديناميكيات المتطورة في العلاقات الدولية. لقد أفسحت وعود الحلم الليبرالي التي لم يتم الوفاء بها المجال أمام مشهد جيوسياسي حيث تتحكم البراغماتية والمصالح الوطنية، مما يدعو إلى إعادة النظر في السرد الذي كان مهيمنا ذات يوم عن النظام الليبرالي الذي يعتنقه العالم. وبالتالي فإن «الصحوة الجيوسياسية» هي استجابة وتكيف للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع السياق الجيوسياسي الأوسع المتغير. لقد أظهر الغزو الروسي لأوكرانيا بشكل لا لبس فيه أن الدرجة العالية من الاعتماد المتبادل لا تمنع بالضرورة العدوان على الدولة. بل على العكس من ذلك، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يهدد باستخدامه كسلاح في سياقات معينة. علاوة على ذلك، أصبحت الولايات المتحدة شريكاً أقل جدارة بالثقة بالنسبة لأوروبا في الأعوام الأخيرة بسبب سياسة أميركا أولاً وإعادة توجهها نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويساهم صعود القوى المتوسطة وظهور الاستبداد في الآونة الأخيرة في العديد من الدول، فضلاً عن التراجع الديمقراطي في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في رسم صورة للشكوك المتزايدة حول المدينة الفاضلة الليبرالية للتقدم الاجتماعي الدائم على الساحة الدولية. بل إن فكرة عودة التاريخ هي أقرب بكثير إلى نظرية الطبيعة الدورية للتاريخ التي يقترحها الواقعيون الكلاسيكيون.

وعلى هذا فإن المسؤولين يفهمون السياسة الخارجية الأكثر جيوسياسية للاتحاد الأوروبي باعتبارها تركيزاً أعظم على المبادئ الواقعية. إذا كان للاتحاد الأوروبي أن يتبنى سياسة خارجية أكثر واقعية، فما هي العواقب التي قد تترتب على مثل هذا التحول في النموذج بالنسبة للعلاقات الخارجية لأوروبا مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ نظراً للحالة الراهنة فيما يتصل بأبحاث السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فحتى هل من الدقة أن نتحدث عن تحول في النموذج؟

أظهرت العديد من الدراسات أن هناك تناقضًا بين الأهداف المعلنة رسميًا للاتحاد الأوروبي والتنفيذ الفعلي لسياسته الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بير، 2012؛ فرناندیز -مولينا، 2017؛ بيس، 2009؛ سيبيرج، 2013؛ فون سوست ووهمان، 2015). وقد حددت هذه الدراسات انتقائية في تنفيذ الأهداف المعيارية، والتي عادة ما تأخذ مقعداً خلفياً في الحالات التي تتعارض فيها المصالح الاستراتيجية الأساسية للاتحاد الأوروبي معها. لهذا السبب، تم وصف الاتحاد الأوروبي بأنه «لاعب مأساوي» (هايد برايس 2008) على الساحة الدولية، مجبر على اتباع سياسة خارجية غامضة تفشل كما هو متوقع في تلبية أهدافه الاستراتيجية المعيارية والحتمية هيكلياً التي فرضها هو في الوقت نفسه. يرى المؤلفون أنه في قلب هذا الانقسام يكمن الصراع بين المصالح الواقعية التقليدية للدول الأعضاء والمثل الليبرالية للاتحاد الأوروبي باعتباره كيانًا فوق وطني (نور الدين، 2016). باتباع هذا الخط من المنطق، فإن السياسة الخارجية الأكثر جيوسياسية للاتحاد الأوروبي، وبالتالي التحول نحو الواقعية، لن تمثل تغييرا جوهريا في سلوك الاتحاد تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لأن العناصر الواقعية كانت حاضرة بالفعل، إن لم تكن مهيمنة، في المنطقة في تنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية. ومن هذا المنظور، فإن «الصحوة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستكون في المقام الأول بمثابة تحول

مفاهيمي وخطابي على الورق وليس تغييراً جوهرياً من حيث خيارات السياسة الفعلية. ويهدف القسم التالي إلى اختبار هذه الفرضية من خلال تقييم الأهداف المعيارية للاتحاد الأوروبي، ومقارنتها بمصالحه الإستراتيجية في السياسات الخارجية ذات الصلة تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المصالح الاستراتيجية والمعيارية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يبدو أن الجدل القائل بأن هناك توترًا أساسيًا بين الأهداف المعيارية والليبرالية والاستراتيجية والواقعية في قلب السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشير إلى انقسام واضح بين هذين البعدين النظريين. ومع ذلك، فإن المصالح المعيارية والاستراتيجية مترابطة. إنهم يعلّمون بعضهم البعض ويشكلون بعضهم البعض (كاسير، 2013). على سبيل المثال، يمكن لجهة فاعلة الترويج لمجموعة معينة من المعايير لأسباب تعتمد على المصلحة (ديل سارتو، 2016). تعزيز الاتحاد الأوروبي للإصلاحات النيوليبرالية في دول الشرق الأوسط يعكس هذه الازدواجية من حيث أن هذه السياسة لها ما يبررها معياريًا ولكنها تخدم في النهاية أهدافًا استراتيجية (اقتصادية) (هينبوش،2012). هذا لا يعني أن التبرير المعياري لمثل هذا الإجراء غير صالح بالضرورة أو سطحي وخطابي بطبيعته. ولكن، إذا كان هناك دافع قوي تحركه المصلحة وراء الإجراء المعياري، فلا يمكن أن يكون بمثابة مثال لسياسة من شأنها أن تميز سلوك الاتحاد الأوروبي في العلاقات الخارجية عن سلوك معظم الجهات الفاعلة الأخرى على الساحة الدولية، كما توحي فكرة «أوروبا القوة المعيارية (NPE). وفي المناطق حيث تؤدي المصالح الاستراتيجية والمعيارية إلى نفس الاختيار السياسي، لا توجد دولة في العالم تناضل من أجل تنفيذ سياسة خارجية «أخلاقية». ولن يتسنى للاتحاد الأوروبي أن يبرز حقا اعتباره جهة فاعلة ذات توجه معياري إلا في المناطق حيث يتعارض البعدان.

وبعد أن أثبتنا أن الانقسام بين المصالح المعيارية والاستراتيجية هو أمر نظري أكثر منه عملي، وأنه ستكون هناك حالات حيث يندمج هذان البعدان ليصبحا هما نفس الشيء تقريبا، فإن هذا وثيق الصلة بالحجة القائلة بأن الاتحاد الأوروبي يتصرف بشكل مختلف عن القوى الأخرى مرة أخرى في محاولة فك هذه العقدة الغوردية. ومما يزيد من تعقيد تقييم المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حقيقة أن هذه المصالح يمكن أن تعزى بسهولة أكبر إلى الدول الأعضاء الوطنية وليس إلى الاتحاد فوق الوطني نفسه. وتختلف المصالح الاستراتيجية للدول الأعضاء الفردية، وبعضها أكثر نجاحا من غيرها في التأثير على الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة (ليني، 2012). علاوة على ذلك، فإن صلاحيات مفوضية الاتحاد الأوروبي في المسائل الدفاعية والعسكرية محدودة للغاية، حيث تظل هذه صلاحيات وطنية (كونغ، 2019). عندما تدخل الكفاءات الوطنية، وبالتالي متطلبات الإجماع للمجلس، حيز التنفيذ، تكون النتيجة سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي ذات قاسم مشترك أدنى (كيتنغ، 2021). وهذا يشكل هيكلة مسبقة لتحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي ويشكل إحدى العقبات الرئيسية التي يتعين التغلب عليها من أجل جعل الاتحاد أكثر جيوسياسية. كما أنه يرمز إلى الاستحالة الواضحة لجعل كيان مجزأ فوق وطني مثل الاتحاد الأوروبي متماسكا بالقدر الكافي ليكون قادرا على أن يصبح أكثر جيوسياسية ما لم تكن الدول الأعضاء الوطنية مستعدة للتخلي عن المزيد من سيادتها في الشؤون الخارجية.

إن المزيد من تعكير صفو المياه بين المصالح الوطنية والمصالح فوق الوطنية هو عملية تسمى «الأوربة»، والتي تصف ظهور السياسات الخارجية نتيجة للتفاعلات المتكررة بين العواصم الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي (وونغ، 2017). ومن الممكن أن يعمل هذا في الاتجاهين، حيث يتم تصدير

السياسات الخارجية الوطنية إلى المستوى الأوروبي واستيراد السياسات الخارجية الأوروبية إلى المستوى الوطني من خلال عملية تبني القواعد واستيعابها. ومع وضع هذه التحذيرات في الاعتبار، فمن الممكن تحديد بعض المصالح الاستراتيجية الأوسع التي تتقاسمها أغلب الدول الأعضاء، وبالتالي الاتحاد الأوروبي نفسه.

المصالح الاستراتيجية

المصلحة الأولى هي الاستقرار والأمن. يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنع انتشار الصراع والإرهاب والتطرف الذي يمكن أن يؤثر على أمنه. إن استجابة الاتحاد الأوروبي المترددة تجاه الانتفاضات العربية في عام 2011، وتعاونه مع الأنظمة الاستبدادية في مكافحة الإرهاب، والغرض الرسمي لسياسة الجوار الأوروبية («تعزيز الاستقرار والأمن والازدهار في المناطق المجاورة للاتحاد الأوروبي») كلها تشهد على هذه الحقيقة (بير، 2012؛ هينبوش، 2012). السعي لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، كما هو مفهوم هنا، يشمل أيضًا أهدافًا استراتيجية أخرى للاتحاد الأوروبي في المنطقة، مثل منع الصراعات وحلها، ومكافحة انتشار الأسلحة، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن جهود مكافحة الإرهاب والتطرف. أما الاهتمام الاستراتيجي الثاني فهو أمن الطاقة، حيث كان الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على واردات الطاقة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في عام 2013، جاء حوالي 26% من واردات الاتحاد الأوروبي من النفط الخام و22% من وارداته من الغاز الطبيعي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (يونجس، 2015). وبعد مرور عشر سنوات، ومع التحرر المخطط والمنفذ جزئيًا من واردات الطاقة الروسية، من المتوقع أن تزداد أهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنسبة لأمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي (فيلا، 2022). وفي الواقع، تظهر إحصاءات واردات الطاقة للربع الأول من عام 2023 أن المملكة العربية السعودية والجزائر وقطر على وجه الخصوص، تعوض الخسارة في واردات الطاقة الروسية (يوروستات، 2023a). العلاقات التجارية والاقتصادية هي المصلحة الاستراتيجية الثالثة. قدمت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك تركيا وإيران، باستمرار حوالي 12% من جميع واردات الاتحاد الأوروبي وخلال الفترة نفسها حوالي 14% من جميع صادرات الاتحاد الأوروبي (يوروستات، 2023b). وهذا يجعل المنطقة شريكًا تجاريًا مهمًا لأوروبا. أما المصلحة الاستراتيجية الرابعة للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهي السيطرة على تدفقات الهجرة. منذ ما يسمى بأزمة الهجرة عام 2015، أنشأ الاتحاد الأوروبي أدوات مالية لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالهجرة بسرعة مذهلة، مع إعطاء الأولوية للأمن، ومكافحة الهجرة غير الشرعية في جنوب البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (دن هيرتوغ، 2016). ومن الأدلة الأخرى على مركزية هذه القضية بالنسبة لصانعي السياسات الأوروبيين وجود العديد من الاتفاقيات المبرمة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تمثل إضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الحدود (لينر، 2019؛ بيكياردي وبيرندتسون، 2022). وأحدث مثال على هذه السياسة هو الاتفاق الذي تبلغ قيمته مليار يورو مع تونس، والذي يركز أيضًا على إدارة الحدود (ديمبسي، 2023).

المصالح المعيارية

لقد حددت العديد من الوثائق المركزية الأهداف المعيارية للاتحاد الأوروبي وأهداف السياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل هذه المبادئ إعلان برشلونة، وسياسة الجوار الأوروبية، والأجندة الجديدة للبحر الأبيض المتوسط. إن الأهداف المعيارية المتكررة التي تم التعبير عنها من خلال هذه الوثائق هي المبادئ التأسيسية للاتحاد الأوروبي نفسه. وهي تشمل القيم الديمقراطية الأساسية، مثل تقسيم السلطات، وسيادة القانون، والالتزام بحقوق الإنسان والحقوق الأساسية، والمساواة، والحكم الرشيد. وبشكل أكثر تحديدًا، يهدف الاتحاد الأوروبي

إلى تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية ومكافحة الفساد وجميع أشكال التمييز (أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط، 2021).

يرى الاتحاد الأوروبي نفسه كمروج نشط للمعايير ويتصرف وفقًا لذلك تجاه جيرانه المتصورين (هوكالا، 2008). وبالتالي فإن الترويج النشط للمصالح المعيارية يهدف إلى هيكلة الجوار الأوروبي وفقاً لنموذج الاتحاد الأوروبي. وقد أشار الباحثون إلى أن الإجراءات المتخذة من أجل جعل الجوار الأوروبي أشبه بالاتحاد الأوروبي هي في حد ذاتها سياسة مستوحاة من الناحية الجيوسياسية (براوننج، 2018). وبهذا المعنى، يعد الاتحاد الأوروبي بالفعل جهة جيوسياسية فاعلة تسعى إلى التأثير على شعور الجوار بالانتماء الجغرافي والانتماء من خلال تقريبها من النظام القائم على المعايير في الاتحاد الأوروبي (ماكاريتشيف وديفياتكوف، 2014). ويبدو أن هذا يتناقض مع الإهمال المزعوم لـ «مناطق النفوذ» التي يقوم عليها الاتحاد الأوروبي اسمياً. وكما تشير مصالح الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، فإن مفهوم مجالات النفوذ حي جدًا في تفكير السياسة الخارجية الأوروبية (زركا، 2018). ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الأهداف المعيارية في بيانات الاتحاد الأوروبي لا يتم تصورها كأهداف في حد ذاتها. وبدلاً من ذلك، يُنظر إليها على أنها شروط مسبقة لـ «بيئة أعمال آمنة ويمكن التنبؤ بها» (أجندة جديدة للبحر الأبيض المتوسط، ص. 3)، وتتحدث عن الطبيعة الليبرالية الجديدة التي غالبًا ما يتم انتقادها لتعزيز المعايير الأوروبية (غوناي، 2016؛ هويلس، 2019).

بعد تحديد المصالح الاستراتيجية والمعيارية الرئيسية للاتحاد الأوروبي، سيتم تحليل السياسات الخارجية الأوروبية الرئيسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف الكشف عن الأسس النظرية لهذه السياسات وكذلك تنفيذها. ستسمح نتائج هذا التحليل بتقييم مفهوم أوروبا القوة المعيارية فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهذا بدوره سيوفر الأساس لتقييم ما إذا كانت السياسة الخارجية الأكثر جيوسياسية ستمثل تغييراً جوهرياً في سلوك الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

سياسة الجوار الأوروبية

تمثل سياسة الجوار الأوروبية، التي بدأت عام 2004، حجر الزاوية في إطار العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. منذ ما يسمى بالربيع العربي، كانت أداة المشروطية في قلب الآلية التشغيلية لسياسة الجوار الأوروبية، حيث يستخدم الاتحاد الأوروبي المساعدات الاقتصادية والمعاملة التفضيلية لتحفيز التزام الدول الشريكة بالمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان وإصلاحات الحكم (كروفورد وكاكارسكا، 2019). ويكشف مبدأ المشروطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية عن طبيعة مزدوجة، فهو يجمع بين التطلعات المعيارية والحس العملي الاستراتيجي. فمن ناحية، تتفق المشروطية مع التزام الاتحاد الأوروبي المعياري بتعزيز الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان في البلدان الشريكة، وهو ما يعكس الدور الذي يلعبه الاتحاد باعتباره مروجاً للقيم المشتركة والتماسك الإقليمي.

وعلى العكس من ذلك، ينبع الجانب الاستراتيجي من المشروطية من مخاوف البلدان الشريكة من تهميشها في الأسواق الأوروبية. ونظرا للطبيعة غير المتماثلة إلى حد كبير للعلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وجنوب البحر الأبيض المتوسط (على سبيل المثال، يمثل الاتحاد الأوروبي 49٪ من تجارة المغرب في السلع في عام 2022، في حين تمثل البضائع المغربية 1٪ فقط من إجمالي التجارة مع العالم بالنسبة للاتحاد الأوروبي في عام 2022؛ وفيما يتعلق بتونس، تتراوح هذه الأرقام بين 56% إلى 0.5% [المفوضية الأوروبية، 2023a, 2023b])، ويعتبر احتمال الاستبعاد من السوق أداة قسرية. ورغم التخلص رسمياً من آثار الاستعمار، فقد وجد الاتحاد الأوروبي نفسه في وضع يسمح له بالاستفادة من الهياكل الدائمة التي خلفها ماضيه الاستعماري. عمل الاتحاد الأوروبي، في العديد من النواحي، على إدامة علاقة تجارية محورية مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث

يعمل الاتحاد الأوروبي كالمحور المركزي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها أسلاك عجلة التبادل الاقتصادي (فيشر أونار، 2022). هذه البنية ليست عرضية، بل هي نتاج لسياسة متعمدة متجذرة في المبادئ الاقتصادية النيوليبرالية (هينبوش، 2012؛ أونار ونيكولايديس، 2013). علاوة على ذلك، يرى الباحثون أن تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية كان مدفوعًا بمفهوم جيوسياسي يُعرف باسم « أوروبا -أفريقيا»، والذي سعى إلى تأمين الوصول المستقر إلى الموارد الأفريقية من أجل القوى الأوروبية المتضائلة بعد الحرب العالمية الثانية (هانسن وجونسون، 2014). وبهذا المعنى، فإن الممارسة الاستراتيجية المتمثلة في استغلال التفوق الاقتصادي في مواجهة فضاء ما بعد الاستعمار هي سمة مكونة للقومية الأوروبية فوق الوطنية.

قدرة الاتحاد الأوروبي على تشكيل شروط التجارة لصالحه تشكل ميزة استراتيجية محسوبة. يعد استغلال الخوف من الاستبعاد من أسواقها ضد الدول المتعثرة اقتصاديًا شكلا ملموسا جدًا من أشكال القوة الصلبة (هايد برايس، 2008). وكما أوضح جوزيب بوريل نفسه، فإن القوة الصلبة في سياق السياسة الخارجية الأكثر جيوسياسية للاتحاد الأوروبي لا تشير بالضرورة إلى القدرات العسكرية القسرية (بوريل، 2022). على العكس من ذلك، فهو يدعو إلى وجود قدرات قسرية في المجال المدني. وكما يتضح مما سبق، فإن آلية المشروطية الخاصة بسياسة الجوار الأوروبية تناسب هذا الوصف تمامًا. وهذا بدوره يشير إلى أن «الصحوة الجيوسياسية» في أوروبا لا يمكن النظر إليها كحدث حديث عندما يتعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظراً لأن آلية المشروطية كانت جزءاً أساسياً من سياسة الجوار الأوروبية منذ بدايتها (هاوكالا، 2008). والجديد هو أن التعاون التجاري الذي تقدمه سياسة الجوار الأوروبية أصبح غير جذاب على نحو متزايد مع ظهور منافسين في المنطقة لا يتقيدون بالمشروطية، وهو ما يمنح الشركاء الجنوبيين المزيد من البدائل. علاوة على ذلك، فإن الفعالية الإجمالية لشروط الاتحاد الأوروبي المشروطة في تعزيز التقدم الاجتماعي أمر مشكوك فيه. يرى الباحثون أن حافز تكامل السوق في سياسة الجوار الأوروبية يقوض في الواقع تعزيز الديمقراطية من خلال التركيز على الأهداف الاقتصادية قصيرة المدى على حساب التنمية الديمقراطية طويلة المدى (ثيونس، 2017). إن إستراتيجيات استيعاب السوق التي تستلزمها سياسة الجوار الأوروبية تعمل أيضًا على تعزيز احتياجات أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي من خلال تسهيل التجارة مع دول مثل ليبيا والجزائر، وكلاهما شريكان في سياسة الجوار الأوروبية، وهما من موردي الطاقة المهمين لأوروبا (يوروستات، 2023a).

المكاسب الاقتصادية والطبيعة الجيوسياسية لتعزيز معايير الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية واضحة جلية. ومع ذلك، فإن الترويج للمعايير يسمح أيضًا بالسعي لتحقيق مصالح استراتيجية أخرى: الأمن والاستقرار في الجوار الجنوبي. تنص سياسة الجوار الأوروبية على أن التنمية الاقتصادية للشركاء تخدم أيضًا غرض جعل هذه الدول والمجتمعات أكثر مرونة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعزيز الأمن والاستقرار، ليس فقط لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فحسب ولكن أيضًا لأوروبا. وقد فشلت آلية المشروطية، التي تم تضخيمها بعد أحداث الربيع العربي في محاولة لتسخير الزخم الديمقراطي، في تحقيق تغيير حقيقي وأمن، وسرعان ما عادت المخاوف المتعلقة بالاستقرار إلى الظهور باعتبارها الاهتمامات الرئيسية للاتحاد الأوروبي (دندشلي، 2015). كما توفر سياسة الجوار الأوروبية أيضًا مساعدة مالية مباشرة للدول الشريكة لتعزيز القضايا المتعلقة بالأمن مثل مكافحة الإرهاب والتطرف. وتعكس هذه السياسات بوضوح المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي. غير أنها مغطاة بمصالح معيارية، حيث تمت الإشارة إلى أن «[...] حقوق الإنسان والحكم الرشيد [تظل] في قلب هذا التعاون» (جهاز العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي 2020، ص. 1). ومع ذلك، تم دحض هذا الادعاء علميا، حيث تشير النتائج إلى أن التعاون في مكافحة الإرهاب يسترشد إلى حد كبير بإطار رئيسي

«للأمن والاستقرار»، ويضحي بشكل روتيني بالقناعات المعيارية عندما تتعارض مع المصالح الاستراتيجية (دوراك، 2020، سكيري 2023). وفي الواقع، يتم إعطاء الأولوية لمرونة الدولة على المرونة المجتمعية في تنفيذ هذا التعاون في مكافحة الإرهاب (كونرت، ليونارد وويرتمان، 2020)، مما يعكس إعطاء الأولوية للمصالح الاستراتيجية على المصالح المعيارية. علاوة على ذلك، نظرًا لأن المحرك الأساسي لتنفيذ السياسات يبدو الآن هو تعزيز المصالح الأمنية، فإن الديمقراطية وحقوق الإنسان لا يُنظر إليهما كأهداف في حد ذاتها، بل على أنهما تابعان للهدف الشامل المتمثل في الأمن (كروفورد وكاكارسكا، 2019).

سياسات أمن الطاقة

ربما تكون أولوية المصالح الاستراتيجية على المصالح المعيارية في تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر وضوحًا في مجال أمن الطاقة. وفي بحثه عن موردي طاقة جدد في مواجهة خطة التحرر من إمدادات الغاز الروسية، حوّل الاتحاد الأوروبي انتباهه نحو دول مجلس التعاون الخليجي. وفي رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس، اقترح جوزيب بوريل رؤيته للشراكة الاستراتيجية مع الخليج. وتحدد الوثيقة مبادئ هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة التي تركز على الرخاء المتبادل والطاقة المستدامة والأمن الإقليمي والعالمي. وعلى النقيض من بنود المشروطية في سياسة الجوار الأوروبية، فإن السعي وراء المصالح المعيارية فيما يتعلق بالشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج يظل غير فاعل إلى حد ما. ومع الاعتراف بأن قضايا حقوق الإنسان لا تزال تشكل تحديًا، فقد تمت الإشارة ببساطة إلى أن الاتحاد الأوروبي «يمكنه» التعاون مع ممالك الخليج فيما يتعلق بجهودها الإصلاحية (المفوضية الأوروبية، 2022، ص. 13). علاوة على ذلك، يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الحوارات المتعلقة بحقوق الإنسان مع الشركاء الخليجيين، مع التركيز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المفوضية الأوروبية، 2022، ص. 15).

ليس من المستغرب أن يتخذ الاتحاد الأوروبي موقفا شبه معدوم بشأن المصالح المعيارية تجاه دول الخليج لسببين. أولاً، لا يتمتع الاتحاد الأوروبي بنفس النفوذ الاقتصادي الذي يتمتع به على دول الخليج كما يتمتع به على أعضاء سياسة الجوار الأوروبية. على العكس من ذلك، يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد خسارة الغاز الروسي، أصبح يعتمد اقتصاديًا على دول الخليج أكثر بكثير من العكس بسبب ندرة موردي الطاقة الرئيسيين في العالم. ثانياً، لا يقع الخليج في جوار مباشر لأوروبا، الأمر الذي يجعل إعادة الهيكلة الجيوسياسية والنيوليبرالية لهذه الدول أقل أهمية من الناحية الاستراتيجية مما هي عليه الحال مع شركاء سياسة الجوار الأوروبية. ومن الواضح أن الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى التخلي عن ملاحقة مصالحه المعيارية عندما تتعارض مع الضرورات الاستراتيجية. وفي مجال أمن الطاقة، لا يعد هذا اتجاهًا جديدًا، ولكنه سمة ثابتة للسياسة الخارجية الأوروبية على مدى العقدين الماضيين (ديل سارتو، 2016؛ هينبوش، 2012؛ الزبير،2009). بالإضافة إلى ذلك، تظهر الأبحاث حول اتفاقيات التجارة مع الاتحاد الأوروبي أن المصالح التجارية لأوروبا تعيق السعي الكامل لتحقيق المصالح المعيارية (بورشيرت وآخرون، 2021).

إدارة الهجرة

من بين المجالات الأخرى التي يتجلى فيها التوتر بين المصالح المعيارية والاستراتيجية سياسة الهجرة المثيرة للجدل التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي. يتمتع الاتحاد الأوروبي بتاريخ طويل من التعاون مع القادة الاستبداديين الذين لديهم سجلات سيئة إلى حد ما في مجال حقوق الإنسان فيما يسمى بإدارة الهجرة (زبير، 2009؛ كاسارينو، 2014). حتى الربيع العربي، كانت سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تركز على الأمن، مع احتلال المخاوف المعيارية مرتبة ثانوية (كولومبو وتوتشي، 2012). وعلى الرغم من اختلاف النوايا، وهو ما أدى أيضاً إلى ظهور مفهوم المشروطية في سياسة الجوار الأوروبية، فإن سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي لم تتغير بشكل جوهري بعد الانتفاضات العربية وظلت

تركز على الأمن. ويتجلى ذلك في التقارب السريع بين الاتحاد الأوروبي والنظام المصري الجديد في عهد الرئيس السيسي (تسوراباس، 2020). وجد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى رجلاً قوياً استبدادياً لديه التزام مشكوك فيه بحقوق الإنسان وسيادة القانون «لإدارة تدفقات الهجرة من أجل المنفعة المتبادلة»، كما جاء في وثيقة أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر للأعوام 2017-2020 (جهاز العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2017، ص. 8). وتشمل الأمثلة الأخرى الاتفاق المثير للجدل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في ذروة «أزمة اللاجئين» عام 2015، والذي أثار شكوكًا جدية حول البعد المعياري للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (جوركان وكومان، 2021). إن كان هناك أي شيء، فهو أن المفاهيم الجيوسياسية قد ترسخت بالفعل في إدارة الهجرة في الاتحاد الأوروبي، حيث يبدو أن ما يسمى بـ «صد» المهاجرين على حدود الاتحاد الأوروبي قد أصبح أكثر تواترا ومنهجية منذ أن تولت أورسولا فون دير لاين منصبها (كريستيدس وآخرون، 2021). يُظهر التعاون بين خفر السواحل الليبي والاتحاد الأوروبي أيضا القيود المفروضة على القوة المعيارية لأوروبا. لقد تم وصف الأولى بأنها ميليشيات مسيئة ترتكب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والاعتقال التعسفي والسخرة والاعتداء الجنسي (صلاح، 2023). ومع ذلك، فإن ما يسمى بخفر السواحل يتم تمويله بشكل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي بملايين اليورو كجزء من جهد لإبطاء تدفق المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، على الرغم من أن وثائق الميزانية الداخلية تحذر في وقت مبكر منذ عام 2017 من وجود مخاطر متوسطة إلى عالية في أن التمويل الإضافي سيؤدي إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين (مايكل، هينانت وبريتو، 2019). تتعارض هذه التصرفات تماماً مع المصالح المعيارية للاتحاد الأوروبي ولا يمكن تفسيرها إلا بأولوية المصالح الاستراتيجية.

تحول في الخطاب

أظهر هذا التحليل لسلوك السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن القناعات المعيارية لعبت تقليديًا دورًا ثانويًا في مجالات السياسة حيثما يكون للاتحاد الأوروبي مصلحة استراتيجية قوية. في هذه المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية، لا يتم السعي وراء المصالح المعيارية إلا عندما تتلاقى مع الضرورة الاستراتيجية. وبالتالي فإن المصالح الاستراتيجية يمكن أن تساعد أو تعيق الترويج للمعايير. في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لم يتصرف الاتحاد الأوروبي وفقًا لضرورات واقعية مدفوعة بالمصلحة الذاتية فحسب، بل قام أيضًا بدمج الاعتبارات الجيوسياسية النموذجية في سياسته الخارجية، مثل وجود مجال نفوذ («الجوار») يحتاج إلى إعادة تشكيل وفقا لصورة الإمبراطورية. لقد كانت عناصر القوة الصلبة المدنية جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لم تكن عناصر القوة العسكرية الصلبة الكبيرة خياراً واقعياً في الماضي، ولن تكون كذلك على المدى القصير إلى المتوسط. وذلك لأن الأخير يظل ضمن اختصاص الدول الأعضاء والمجلس، وليس مفوضية الاتحاد الأوروبي. وفي حين أنه من الصحيح أنه كان هناك تجاوز جزئي لسياسة الأمن الدولي للاتحاد الأوروبي (هاروتشي، 2023)، إلا أن هذه التطورات لا تزال في مهدها.

هذا لا يعني أن السياسة الخارجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي عموماً مستوحاة من الواقعية وتفتقر بشكل أساسي إلى الجهود المعيارية الحقيقية لجعل العالم مكاناً أفضل، أو أنها تشكل سياسة خارجية «غير أخلاقية» في حد ذاتها. إن تقييم هذه القضايا هو أبعد من نطاق هذا التحليل. وبدلا من ذلك، كان الهدف هو إظهار أن مفهوم «أوروبا القوة المعيارية(NPE) « يصل إلى حدوده عندما يواجه واقع خيارات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المجالات ذات الاهتمام الاستراتيجي الأساسي. وهذا بدوره يدعو إلى التشكيك في فكرة «الصحوة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث كانت عناصر القوة الصلبة والتفكير الواقعي حاضرة بشكل كبير في السياسة الخارجية الأوروبية في المنطقة في الماضي. إن الترويج للمعايير

والسياسات الليبرالية مثل خلق الاعتماد المتبادل من خلال تكثيف العلاقات التجارية قد خدم في نهاية المطاف المصالح الاستراتيجية. وفي هذا السياق، هناك جدل حول ما إذا كان من الممكن اعتبار السياسة الخارجية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها مستوحاة من الليبرالية في المقام الأول. وهذا بدوره يشير إلى أن التحول الواقعي الذي تمثله «الصحوة الجيوسياسية» من الناحية النظرية هو في الواقع ذو طبيعة خطابية أكثر فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن مجرد تغيير في الخطاب قد يبدو غير مهم ويتناقض تماماً مع التحول الجوهري في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، قد يحقق بعض التقدم المهم على المدى الطويل. ويهدف القسم التالي إلى توضيح الأسباب التي تجعل مثل هذا التحول في الخطاب وربما في المواقف أيضًا مفيدًا جدًا للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مواجهة التصورات السلبية عن الاتحاد الأوروبي من خلال الواقعية الكلاسيكية

يقدم الاتحاد الأوروبي قيمه الأساسية باعتبارها قيما عالمية، بمعنى أنها تنطبق في كل الأوقات وفي كل الظروف. وكما أظهر التحليل أعلاه، فإن التطبيق العالمي لهذه القيم لا يصمد أمام التدقيق في ضوء الحقائق التجريبية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما سيكشف القسم التالي، فإن هذا التناقض بين الأقوال والأفعال أدى إلى تصور بالنفاق والمعايير المزدوجة بين أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

النفاق – وجهات نظر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قبل الربيع العربي وزيادة استخدام المشروطية في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان مصطلح «المعايير المزدوجة» شائع الاستخدام من قبل الناشطين والمثقفين والمنظمات غير الحكومية في المنطقة لوصف سلوك السياسة الخارجية للاتحاد. (هينيبوش، 2012). لكن، تظهر الأبحاث الحديثة أنه على الرغم من التركيز الأكبر اسميا على تعزيز المعايير في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الربيع العربي، إلا أن هذه الصورة لم تتغير حقا. في الواقع، أظهرت المقابلات التي أجريت مع ممثلي المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تصورات المعايير المزدوجة في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة لا تزال قوية (براسور، باتشتا وجريجولو، 2023). ومن المنظور الأوروبي، يشكل هذا الأمر مشكلة كبيرة، لأن التطبيق المتصور للمعايير المزدوجة يقوض مصداقية الاتحاد الأوروبي باعتباره فاعلاً معيارياً في المنطقة. تُظهر بيانات استطلاعات الرأي من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حول تعزيز الديمقراطية أن الاتحاد الأوروبي لا يتمتع في الواقع إلا بمصداقية قليلة كقوة معيارية في المنطقة (تيتي، جيرفاسيو وأبوت، 2021). علاوة على ذلك، تشير المقابلات التي أجريت مع أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أنه يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد على أنه جهة فاعلة تحركها المصالح في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وتعطي الأولوية للأمن والاستقرار على الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة (سيبيسي، 2019). تتناسب هذه التطورات أيضًا مع الصورة الأوسع التي يحذر فيها الخبراء من أن الرأي العام في المنطقة يشكك في المطالب المعيارية من الغرب بشكل عام، الأمر الذي قد يجعل تعزيز حقوق الإنسان غير فعال (بالي، 2022).

بالنظر إلى نتائج تجاور السعي لتحقيق المصالح الاستراتيجية والمعيارية للاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يقال إن افتقار الاتحاد الأوروبي إلى المصداقية كفاعل معياري في المنطقة ليس مجرد نتاج لتصورات محتملة خاطئة، بل هو بالأحرى متجذر في التناقض الواضح بين خطاب الاتحاد الأوروبي باعتباره قوة من

أجل الخير في العالم وسلوكه الفعلي. في كل مجال من مجالات السياسة الخارجية تقريبًا التي يتعامل فيها الاتحاد الأوروبي مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن ملاحظة أولوية المصالح على المعايير والقيم التي يسعى الاتحاد إلى تعزيزها (سيبيسي، 2019). لهذا السبب، ليس من المستغرب أن يكون هناك تصور بالنفاق الأوروبي في المنطقة. فعندما يصبح التصرف وفقا للضرورات الواقعية تحت عباءة معيارية واضحا، فإنه يؤدي إلى فقدان المصداقية والثقة، وهذا بدوره يلحق الضرر بلا داع بالعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يجب اعتباره غير ضروري، حيث أظهرت الأبحاث أن هناك تفاهمًا بين أصحاب المصلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجمهور الأوسع على أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي أيضًا متابعة مصالحه الإستراتيجية في الساحة الدولية التنافسية، طالما أن هذه الإجراءات متوازنة مع الترويج للمعايير. على المدى الطويل (براسور، باتشتا وجريجولو، 2023؛ تيتي، جيرفاسيو وأبوت، 2021).

الاتجاهات الاستعمارية الجديدة

كما ذكرنا أعلاه، فإن التناقض بين الخطاب والفعل في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يلحق الضرر بعلاقاته الدولية على المستوى العام، لأنه يكلفه المصداقية، ويخلق بدوره صورة محدودة الموثوقية. ولكن فقط عندما يتم وضع هذا التناقض في سياقه في ضوء التاريخ الاستعماري بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يصبح المدى الكامل للضرر واضحًا. إن أوجه التشابه بين مبررات وتصرفات القوى العظمى في أوروبا والاتحاد الأوروبي في القرن التاسع عشر تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ملفتة للنظر. أولاً، اتسم استعمار القرن التاسع عشر أيضًا بالتناقض بين الخطاب والفعل (غوزي، 2021). زعمت القوى الأوروبية أن سياستها الخارجية كانت لصالح شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وهو أمر مبرر عادة)، في حين أنها في الواقع استغلت المنطقة وشعوبها (السعي وراء المصلحة الاستراتيجية).

ثانيًا، يمكن القول، إلى حد ما، أن صناع القرار والباحثين القانونيين والسياسيين الأوروبيين في ذلك الوقت صدقوا بالفعل أكاذيبهم الخاصة بأن السياسة الخارجية الاستعمارية الاستغلالية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستفيد (أيضًا) «الاخرين». وهو وضع لا يختلف كثيراً عما هو عليه اليوم، حيث يقبل العديد من الباحثين والسياسيين الأوروبيين دون انتقاد الطبيعة المعيارية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (مانرز، 2006؛ هايد برايس، 2008؛ كوبايساشي، 2021؛ موغيريني، 2016). ثالثًا، إن إخفاء الاهتمام الاستراتيجي بالخطاب المعياري هو خيط مشترك بين الإمبراطوريات عبر التاريخ، خاصة بالنسبة لتلك التي تنخرط في مهمة حضارية من نوع ما، مرتبطة بتصور معياري لأنفسها (ديل سارتو، 2016). ومن خلال تعميم القيم الأوروبية مرة أخرى والعمل على أساس مهمة مفروضة ذاتيا متمثلة في «تحضير» بيئته الخارجية، مع العمل في الوقت نفسه وفقا لمبادئ واقعية، فإن الاتحاد الأوروبي يخاطر بتكرار أخطاء الماضي (ستيفاشتيس، 2018). رابعا، من خلال الافتراض بأن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى حالة أعلى من التطور الأخلاقي، كما توحي بذلك فكرة كونه في قلب عالم ما بعد الحداثة، في حين لا تزال مناطق أخرى عالقة في التاريخ، فإن الأفكار الداروينية الاجتماعية تتكرر أيضا.

لا يعني هذا أن الاتحاد الأوروبي لن يتصرف في المنطقة اليوم بشكل مختلف عما فعلته القوى الأوروبية في العصر الاستعماري. ولا ينبغي لنا أن نعتبره دعوة للاتحاد الأوروبي للتخلي عن كافة أشكال الترويج للمعايير في المنطقة بسبب الإرث الاستعماري. بل إن الجدل هو أن التناقض بين الخطاب والفعل في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في المنطقة يضر ليس فقط على المستوى العام من حيث يؤدي إلى انعدام الثقة والموثوقية، ولكن أيضًا على مستوى أكثر تحديدًا من حيث تشبهه بالقيام بمهمة حضارية معيبة، والتي تسببت في الكثير من الضرر في الماضي. يتم دعم هذه الفكرة أيضًا من خلال نتيجتين حديثتين. أولاً، تظهر بيانات الرأي العام من المنطقة أن هناك عدم تطابق بين نوع الديمقراطية التي يرغب الاتحاد

الأوروبي في تعزيزها ونوع الديمقراطية التي يريدها الناس والناشطون (تيتي وجيرفاسيو وأبوت، 2021). وهذا يعكس المهمة الحضارية المعيبة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على نفسه، ويعكس مفهوم الإمبراطورية المعيارية في أوروبا. وبدلاً من الاستماع إلى احتياجات وتطلعات شعوب المنطقة، يشجع الاتحاد الأوروبي حلاً جاهزاً بمقاس واحد يناسب الجميع: قيمه الخاصة ونظام الحكم والاقتصاد الخاص به، أي الديمقراطية الليبرالية المقترنة بالرأسمالية الليبرالية الجديدة. ثانيًا، تظهر بيانات المسح من المنطقة أن الاتحاد الأوروبي يُنظر إليه باعتباره جهة فاعلة استعمارية جديدة (هوبر، نويرا وباسيللو، 2018)، مما يشير إلى أن التناقض بين خطاب الاتحاد الأوروبي وأفعاله يُنظر إليه أيضًا من حيث أوجه التشابه مع الماضي الاستعماري.

التغلب على التناقض

بعد أن أثبتنا أن التناقض بين الأقوال والأفعال في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يلحق ضرراً مضاعفاً، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن التغلب على هذا التناقض. إذا واصلنا ربط تعزيز المعايير بالنهاية الليبرالية والسعي وراء المصالح الاستراتيجية بالنهاية الواقعية للمحور النظري للعلاقات الدولية، فعندئذ من أجل التغلب على هذا التناقض، يجب إما أن يصبح خطاب الاتحاد الأوروبي أكثر واقعية، أو أن تصبح إجراءاته أكثر ليبرالية. وبالأخذ بالاعتبار أن «الصحوة الجيوسياسية» للاتحاد الأوروبي تعني ضمناً تحولاً طويل الأمد في سياسته الخارجية نحو النهاية الواقعية، فإن هذا الأخير يبدو غير مرجح في المناخ السياسي الحالي. ولكن قد توفر «الصحوة الجيوسياسية» الفرصة لجعل خطاب الاتحاد الأوروبي أكثر واقعية، أو أقل ليبرالية، على التوالي.

إضفاء المزيد من الواقعية على البيانات العامة للاتحاد الأوروبي وفهمه لذاته لا يعني (من الناحية الخطابية) التخلي عن الترويج للمعايير أو الهوية الأساسية للاتحاد الأوروبي باعتباره لاعباً ليبرالياً تماماً. بل إن الواقعية (الكلاسيكية) تدعو إلى التمييز بين المرغوب والممكن في السياسة الخارجية (مورغنثاو، 1954)، على افتراض أن كل دولة لديها مصالح استراتيجية تسعى إلى تحقيقها. وسوف يستفيد الاتحاد الأوروبي بشكل هائل من حيث صورته الخارجية إذا اعترف بأن السياسة الخارجية الموجهة بشكل معياري في جواره أمر مرغوب دائما، ولكنه ليس ممكنا دائما. وتتلخص الخطوة الأولى في التغلب على مفاهيم المعايير المزدوجة والنفاق في المنطقة في الاعتراف بأنه في بيئة جيوسياسية صعبة وتنافسية، قد تتعارض المصالح الاستراتيجية والمعيارية في بعض الأحيان.

وهذا لا يعني ضمناً وجهة نظر عدمية للسياسة الدولية حيث تتفوق المصالح الاستراتيجية دائماً على الاعتبارات الأخلاقية والتقدم الإنساني. وكما تشير الواقعية الكلاسيكية، فإن القوة فوق المبدأ هي استراتيجية خاسرة على المدى الطويل لأنها تضعف النظام الدولي الذي يقيد المنافسة بين القوى العظمى (مورجنثاو، 1954). وينطبق هذا بشكل خاص على الاتحاد الأوروبي باعتباره كيانا فوق وطني يعتمد على سيادة القانون والهوية المشتركة والثقافة السياسية القائمة على القيم الأساسية المشتركة للتماسك الداخلي. يجب أيضًا تمثيل القيم الأساسية في سياسته الخارجية.

الاعتراف بالسعي وراء المصلحة الذاتية كجزء من السياسة الخارجية يسمح بالأحرى باللقاء على قدم المساواة مع الآخر، حيث تتضاءل الفكرة المتعجرفة عن حالة التنوير العليا للفرد، والتي تتجلى ضمنيًا في تقسيم العالم إلى مجالات ما بعد الحداثة والحداثة وما قبل الحداثة. وبدلاً من إعلان نفسه قوة معيارية وقوة من أجل الخير في العالم بأسلوب نرجسي يبعث على كراهية الذات، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يتراجع خطوة إلى الوراء ويتبنى نهجاً أكثر تواضعاً في التعامل مع السياسة الدولية. وينبغي أن يكون الهدف هو التغلب على المعضلات وموازنة أفعال السياسة الخارجية قدر الإمكان من أجل تقديم مثال للعالم من خلال الأفعال، وليس الأقوال. وبهذه الطريقة، يمكن معالجة تصورات النفاق والمعايير المزدوجة والتصدي لها.

الواقعية كمدرسة فكرية تشكك في إعلان القيم الخاصة على أنها عالمية وترى أن نمذجة المحيط في ضوء الصورة الخاصة بالقوى العظمى هي تقنية إمبريالية (هايد برايس، 2008؛ مورجنثاو، 1954). وكما يتضح مما سبق، يمكن تصور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهذه الطريقة، والتي يتم التعبير عنها في مفهوم الإمبراطورية المعيارية في أوروبا (ديل سارتو، 2016). وإذا قام الاتحاد الأوروبي، نتيجة «للصحوة الجيوسياسية»، بدمج بعض هذه الشكوك في هويته، فقد يكون ذلك خطوة قيمة نحو إنهاء الاستعمار في العلاقات مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، فإن دمج التمييز بين المرغوب والممكن في هوية الاتحاد الأوروبي وخطابه، جنبًا إلى جنب مع الشكوك الصحية تجاه إعلان القيم الخاصة باعتبارها عالمية من قبل القوى العظمى، يمكن أن يؤدي إلى اعتراف أكبر بالحاجة إلى حلول محلية للمشاكل المحلية. وهذا يعني أن مثل هذا التحول في عقلية الاتحاد الأوروبي وصورته الذاتية من شأنه أن يسمح بالتخلي عن الموقف الأبوي الاستشراقي الجديد المستوحى من الليبرالية، مما يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى متابعة نوع ما من المهمة الحضارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما هو مبين أعلاه، هناك عدم تطابق بين نوع التقدم الذي يرغب الاتحاد الأوروبي في تعزيزه ونوع التقدم الذي تريده شعوب المنطقة فعلياً. وبهذا المعنى فإن الدمج الأقوى للمبادئ الواقعية من الممكن أن يدفع الاتحاد الأوروبي إلى الاستماع بشكل أكبر إلى احتياجات ورغبات مجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدلاً من الترويج لحل واحد يناسب الجميع بطريقة استعمارية جديدة. وهذا بدوره يشكل خطوة أخرى نحو إنهاء الاستعمار في العلاقات، في حين يسمح للاتحاد الأوروبي باتباع سياسة خارجية معيارية حقيقية.

من المهم التأكيد على أن دمج عناصر الواقعية الكلاسيكية في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وخطابه لن يؤدي إلى إنهاء الاستعمار بشكل كامل في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكي يحدث ذلك، ستحتاج أوروبا إلى «مشروع إنهاء الاستعمار» (بهامبرا، 2022)، والذي يعني ضمناً معالجة المظالم المرتبطة بالممارسات الاستعمارية الاستغلالية من خلال العمل التعويضي في مرحلة ما بعد الاستعمار. الواقعية الكلاسيكية لن تشجع مثل هذا العمل، ومن غير المرجح أن يحدث نتيجة «للصحوة الجيوسياسية». ونتيجة لهذا فإن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي سوف تصبح أكثر واقعية. وهذا من شأنه أن يديم الاستعمار الجديد، حيث تبرر الواقعية السعي وراء المصلحة الوطنية، حيث يستفيد الغرب من البنية الاقتصادية الدولية والوضع الراهن لتراجع التنمية في مناطق أخرى من العالم. علاوة على ذلك، فإن الواقعية غير تاريخية (على الرغم من أنه تم تصميمها على غرار التاريخ الأوروبي للصراع) وتتمحور حول الدولة، وبالتالي لا تأخذ في الاعتبار وجهات نظر التابعين (أيوب، 2002). وبدلا من ذلك، انطلاقا من منظور واقعي، يقال هنا أن الاتحاد الأوروبي سوف يسعى في أي حال إلى تحقيق مصالح استراتيجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سواء كانت متخفية في الخطاب الليبرالي أم لا. إن «الصحوة الجيوسياسية» تشكل فرصة للاتحاد الأوروبي لخلع قناع قوة الخير التي تعمل من أجل الخير في العالم واستبداله بصورة أكثر تواضعاً ودقة تعتمد على الواقع بدلاً من المثالية. وهذا بدوره سيكون له خصائص إنهاء الاستعمار للأسباب المذكورة أعلاه.

التوصيات

من أجل التوفيق بين «الصحوة الجيوسياسية» والهوية الأساسية للاتحاد الأوروبي باعتباره جهة فاعلة موجهة معياريًا واستخدامها كوسيلة لتعزيز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجب أن تتضمن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أربعة مبادئ: التواضع والصدق والمرونة. والانعكاسية.

التواضع ــ ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتبنى نهجاً أكثر تواضعاً في التعامل

مـع صورتـه الذاتيـة وتعزيـز المعاييـر. يتعيـن التخلـي عـن موقـف الاشـادة بالـذات الـذي يزعـم أن أوروبـا أكثـر تقدمـاً وتنويـراً مـن الناحيـة الأخلاقيـة مـن مناطـق أخـرى مـن العالـم. وكمـا أظهـر هـذا التحليـل، هنـاك فجـوة ملحوظـة بيـن خطـاب الاتحـاد الأوروبـي وأفعالـه. وينطبـق الشـيء نفسـه علـى صورتـه الذاتيـة وتصـوره الخارجـي. ويتعيـن علـى الاتحـاد الأوروبـي أن يواصـل سـعيه لكـي يصبـح نموذجـاً يحتـذى بـه للعالـم، ولكـن مـن خـلال أفعالـه، وليـس تصريحاتـه. القـوة الناعمـة لا تعمـل بالبيانـات أو الإكـراه، بـل تعمـل بالجـذب. الجـذب ليـس شـيئًا يمكـن قسـره أو المطالبـة بـه، ولا يمكـن كسـبه إلا بطريقـة متواضعـة وواثقـة مـن نفسـها.

الصـدق - لمعالجـة التناقـض بيـن الخطـاب والفعـل والتصـور الناتـج عـن المعاييـر المزدوجـة فـي سياسـته الخارجيـة تجـاه منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، يجـب علـى الاتحـاد الأوروبـي اسـتخدام الزخـم الجيوسياسـي للاعتـراف بالسـعي لتحقيـق المصلحـة الذاتيـة والتعبيـر عنـه بشـكل علنـي فـي ظـل حلبـة تنافسـية وفوضويـة. ويتعيـن علـى الاتحـاد الأوروبـي أن يفـرق بصراحـة وصـدق بيـن المرغـوب والممكـن فـي معضـلات السياسـة الخارجيـة المعقـدة والمتعـددة الأوجـه. وسـوف يسـتفيد مـن الاعتـراف بأنـه بحاجـة إلـى تحقيـق التـوازن بيـن معاييـره وأهدافـه الاسـتراتيجية حتـى يكـون قـادرا علـى المنافسـة وذا صلـة علـى المـدى الطويـل. ويتطلـب الترويـج الناجـح للمعاييـر وجـود جهـة فاعلـة قويـة وذات مصداقيـة، وهـو مـا يتطلـب بـدوره السـعي لتحقيق المصالـح الاسـتراتيجية.

المرونـة - يسـعى الاتحـاد الأوروبـي مـن حيـث المبـدأ إلـى تعزيـز القيـم الأساسـية الصحيحـة، كمـا هـي الحـال فـي حقـوق الإنسـان، والديمقراطيـة، وسـيادة القانـون. لكنـه يفعـل ذلـك بطريقـة جامـدة للغايـة، وعلـى غـرار صـورة الاتحـاد الأوروبـي. وقـد أظهـر هـذا التحليـل أن هـذا التوجـه ليـس مجـرد أسـلوب للهيمنـة اسـتخدمته الإمبراطوريـات عبـر التاريـخ (وهـو أمـر يسـعى الاتحـاد الأوروبـي، بحكـم وجـوده، إلـى التغلـب عليـه)، ولكنـه يتعـارض أيضًـا مـع تطلعـات شـعوب منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. لـذا، يتعيـن علـى الاتحـاد الأوروبـي أن يتمسـك بقيمـه الأساسـية ويسـتمر فـي الترويـج لهـا، ولكـن بطريقـة أكثـر مرونـة ومشـتقة محليـاً. وبـدلاً مـن الإصـرار علـى حـل واحـد يناسـب الجميـع بمسـحة أبويـة، ينبغـي لصنـاع القـرار فـي الاتحـاد الأوروبـي أن يسـتمعوا بعنايـة أكبـر إلـى أصحـاب المصلحـة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا وأن يعملـوا بشـكل عملـي علـى تكييـف الترويـج للمعاييـر مـع السـياقات المحليـة.

الانعكاسـية - مـن أجـل معالجـة التصـورات نحـو الاتحـاد الأوروبـي علـى أنـه جهـة فاعلـة اسـتعمارية جديـدة فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، يحتـاج الاتحـاد الأوروبـي إلـى التخلـي عـن «موقفـه المصـاب بفقـدان الذاكـرة» (هوبـر، نويـرا وباسـيللو، 2018) تجـاه ماضـي أوروبـا الاسـتعماري فـي المنطقـة. هنـاك حاجـة لتطويـر الوعـي الحقيقـي بأوجـه التشـابه بيـن المواقـف الاسـتعمارية للقـوى الأوروبيـة فـي القـرن التاسـع عشـر والمواقـف الاسـتعمارية الجديـدة للاتحـاد الأوروبـي فـي القـرن الحـادي والعشـرين. وتشـمل أوجـه التشـابه هـذه دافعـاً إنسـانياً (مضلـلاً)، وفرضيـة مسـتويات مختلفـة مـن التنميـة، وعولمـة القيـم الأوروبيـة، ومهمـة حضاريـة مفروضـة ذاتيـاً، والتعـدي الأوروبـي علـى سـيادة دول الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. تسـلط هـذه الديناميكيـات الضـوء علـى الحاجـة إلـى إعـادة تقييـم النهـج الـذي يتبنـاه الاتحـاد الأوروبـي فـي التعامـل مـع علاقاتـه مـع المنطقـة، نهـج يعطـي الأولويـة لوكالـة دول منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا، وتعـاون اقتصـادي أكثـر إنصافـاً ويحقـق المنفعـة المتبادلـة، فـي حيـن يعتـرف باختـلالات التـوازن التاريخيـة والبنيويـة التـي لا تـزال قائمـة ويعالجهـا.

المراجع

أيوب، م. (2002). عدم المساواة والتنظير في العلاقات الدولية: حالة الواقعية التابعة. مراجعة الدراسات الدولية، 4(3)، 27-48.

بالي، أ. (2022). حقوق الإنسان والجيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان. في ساباتيني، سي. (محرر). استعادة حقوق الإنسان في نظام عالمي متغير (ص. 308-332). رومان و ليتلفيلد.

باير، ل. (2019). تعرف على «اللجنة الجيوسياسية» لفون دير لاين. بوليتيكو. أخذ في 17 سبتمبر (أيلول) 2023، من

https://www.politico.eu/article/meet-ursula-von-der-leyen-geopolitic-commission/

بهر، ت. (2012). سياسات الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد الربيع العربي: هل يستطيع الفهد تغيير بقعه؟ 76 ،4 ، Amsterdam LF.

بهامبرا، ج. ك. (2022). مشروع إنهاء الاستعمار لأوروبا. JCMS: مجلة دراسات السوق المشتركة، 60(2)، 229-244.

بورشيرت، آي.، كونكوني، بي.، دي أوبالدو، م.، وهيرغيليجيو، سي. (2021). السعي لتحقيق أهداف السياسة غير التجارية في السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي. مجلة التجارة العالمية، 20(5)، 623-647.

بوريل، جي. (2022). ولادة أوروبا جيوسياسية: في محادثة مع جوزيب بوريل. المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية. أخذ في 29 يونيو/ حزيران 2023، من:

https://ecfr.eu/event/the-birth-of-a-geopolicies-europe-in-conversation-with-josep-borrell/

براسور سي.، باتشتا في.، جريجولو سي. (2023). العمل الديمقراطي الخارجي للاتحاد الأوروبي في واقع جيوسياسي جديد. تقرير التوصيات، International IDEA. أخذ في 22 أغسطس(آب) 2023، من :

https://www.idea.int/sites/default/files/publications/the-eu-external-democracy-action-new-geopolicies-reality.pdf

براوننج، سي. س. (2018). الجيواستراتيجية والجيوسياسية والأمن الوجودي في الجوار الشرقي: الاتحاد الأوروبي و»الحرب الباردة الجديدة». الجغرافيا السياسية، 62، 106-115.

بريجنسكي، ز. (2016). رقعة الشطرنج الكبرى: التفوق الأمريكي وضروراتها الجيواستراتيجية. الكتب الأساسية.

كاسير، ت. (2013). الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا: تحدي الحجة المعيارية. دراسات أوروبا وآسيا، 65(7)، 1377-1395.

كاسارينو، جي. بي. (2014). نقل السياسات الموجهة: التفاعلات بين الاتحاد الأوروبي وتونس بشأن مسائل الهجرة. المجلة الأوروبية للهجرة والقانون، 16(1)، 97-123.

كولومبو، س.، وتوتشي، ن. (2012). استجابة الاتحاد الأوروبي على الانتفاضة العربية: النبيذ القديم في زجاجات جديدة. إعادة التفكير في السياسات الغربية في ضوء الانتفاضات العربية، أوراق بحثية 4 ، (IAI).

سيبيسي، م. (2019). إشكالية فعالية وإمكانات سياسات الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط. أوراق السياسة، رقم 8، MED reset . أخذ في 17 أغسطس (آب) 2023 من:
https://www.iai.it/sites/default/files/medreset_pp_8.pdf

كريستيدس، جي.، ديب، ب.، فان ديكين، ك.، إيب، أ.، لودك، س.، بوبوفيتشيو، أ.، شابيتش، ل.، سابوتش، جي.، سيمونيديس، بي.، فوجيلي، ن (2021).: جيش الظل الذي يضرب اللاجئين من الاتحاد الأوروبي. دير شبيغل 2021/41. أخذ من
https://www.spiegel.de/ausland/fluechtlinge-wie-eine-schattenarmee-an-europas-grenzen-menschen-misshandelt-a-131dc319-36e8-4204-8e57-7dc04b1d68f3

كروفورد، ج.، وكاكارسكا، س. (2019). عقوبات المعونة والمشروطية السياسية: الاستمرارية والتغيير. مجلة العلاقات الدولية والتنمية، 22، 184-214.

دندشلي، أ. (2015). استجابة الاتحاد الأوروبي على تغيير النظام في أعقاب الثورات العربية: التنفيذ التفاضلي. مجلة التكامل الأوروبي، 37(1)، 37-56.

ديمبسي، جي. (2023). أوروبا تدعم الوضع الراهن غير الديمقراطي في تونس. كارنيغي أوروبا. أخذ في 17 أغسطس (آب) 2023 من:
https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/89949

ديل سارتو، ر. أ. (2016). أوروبا الإمبراطورية المعيارية: الاتحاد الأوروبي ومناطقه الحدودية و «الربيع العربي». مجلة دراسات السوق المشتركة، 54(2)، 215-232.

دن هيرتوغ، ل. (2016). المال يتكلم: رسم خرائط التمويل لسياسة الهجرة الخارجية للاتحاد الأوروبي. ورقة CEPS حول الحرية والأمن في أوروبا، رقم 95.

دودز، ك. (2003). الجيوسياسية للحرب الباردة. في أجنيو، جي. أ.، ميتشل، ك.، وتول، ج. (محررون)، رفيق للجغرافيا السياسية (ص 204-218). جون وايلي وأولاده.

دودز، ك.، وون، سي. واي. (2010). إعادة النظر في الجيوسياسية الكلاسيكية. موسوعة أبحاث أكسفورد للدراسات الدولية.

دويل، م. أ. وكلارك، د. ب. (1998) ، تصور الهولوكوست. في تواثيل، ج. أو.، ودالبي، س. (محرران)، إعادة التفكير في الجيوسياسية (ص. 39-61). لندن / نيويورك، روتليدج.

دوراك، في. (2020). مكافحة الإرهاب والديمقراطية: سياسة الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الانتفاضات. في الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بعد الانتفاضات العربية (ص 103-121). روتليدج.

يوروستات (2023a). واردات الاتحاد الأوروبي من منتجات الطاقة – آخر التطورات. أخذ في 01 سبتمبر (أيلول) 2023، من:
https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=EU_imports_of_energy_products_-_latest_developments

يوروستات (2023b). التجارة خارج الاتحاد الأوروبي حسب الشريك. أخذ في 31 أغسطس(آب) 2023، من:
https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/EXT_LT_MAINEU__custom_7175980/default/bar?lang=en

المفوضية الأوروبية (2022). بيان مشترك إلى البرلمان الأوروبي والمجلس. شراكة استراتيجية مع الخليج. أخذ في 21 أغسطس(آب) 2023، من:

https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/Joint%20Communication%20to%20the%20European%20Parliament%20and%20the%20Council%20-%20A%20Strategic%20Partnership%20with%20the%20Gulf.pdf

المفوضية الأوروبية (2023a). المغرب. العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. حقائق وأرقام وآخر التطورات. أخذ في 25 أغسطس(آب) 2023، من:

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/morocco_en#:~:text=Total%20trade%20in%20goods%20between,%E2%82%AC3.1%20billion%2C%2014.3%25).

المفوضية الأوروبية (2023b). تونس. العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وتونس. حقائق وأرقام وآخر التطورات. أخذ في 08 ديسمبر (كانون الأول) 2023، من:

https://policy.trade.ec.europa.eu/eu-trade-relationships-country-and-region/countries-and-regions/tunisia_en

جهاز العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي (2017). أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر 2017-2020. أخذ في 13 أغسطس (آب) 2023، من:

https://www.eeas.europa.eu/node/30354_en

جهاز العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي (2020). الاتحاد الأوروبي وجيرانه: مواجهة التحديات الأمنية معًا. أخذ في 11 أغسطس (آب) 2023، من:

https://www.eeas.europa.eu/eeas/eu-and-its-neighbours-tackling-security-challenges-together_en

فرناندیز مولینا، آي. (2017). استجابات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الربيع العربي. في سزمولكا، آي. (محرر)، التغيير السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: بعد الربيع العربي (301-325). مطبعة جامعة ادنبره.

فيشر- أونار، ن. (2022). نظرية ما بعد الاستعمار والعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط: الاعتراف بالدستور المشترك. في بوريس د. وهوبر د. وبيس م. (محررون)، دليل روتليدج للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط (113-123). لندن، روتليدج.

فوكوياما، ف. (1989). نهاية التاريخ؟ المصلحة الوطنية، 16، ص. 3-18.

جوزي، ج. (2021). التدخل الإنساني والاستعمار والإسلام والديمقراطية: تحليل من خلال التمييز بين الإنسانية وغير الإنسانية. روتليدج.

غوناي، سي. (2016). لماذا يحتاج الاتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في سياسة الجوار؟ أخذ في 25 يوليو(تموز) 2023،

https://www.euromesco.net/publication/reality-check-why-the-eu-needs-to-rethink-its-neighbourhood-policy/

غوركان، س.، وكومان، ر. (2021). الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في «أزمة اللاجئين» عام 2015: عندما ألقت النزعة الحكومية الدولية بظلالها على القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي. Acta Politica ، 56، 276-305.

جوزينـي، س. (2012). عـودة الجيوسياسـية فـي أوروبـا؟: الآليـات الاجتماعيـة وأزمـات هويـة السياسـة الخارجيـة. مطبعـة جامعـة كامبـرج.

جريجيل، جي. جي. (2006). القوى العظمى والتغير الجيوسياسي. JHU Press .

هانسـن، بـي.، وجونسـون، س. (2014). Eurafrica التاريـخ غيـر المذكـور للتكامـل الأوروبي والاسـتعمار. BloomsburyAcademic.

هـاروش، بـي. (2023). «لجنـة جيوسياسـية»: النزعـة فـوق الوطنيـة تلتقـي بمنافسـة القـوى العالميـة. مجلـة دراسـات السـوق المشـتركة، 61(4)، 970-987.

هـوكالا، هـ. (2008). الاتحـاد الأوروبـي كقـوة مهيمنـة إقليميـة معياريـة: حالـة سياسـة الجـوار الأوروبيـة. دراسـات أوروبـا وآسـيا، 60(9)، 1601-1622.

هيرويـج، هـ. هـ. (1999). الجيوسياسـية: هوشـوفر وهتلـر والموطـن. مجلـة الدراسـات الاسـتراتيجية، 22(2-3)، 218-241.

هوبـر، د.، نويـرا، أ.، وباسـيللو، م. سـي. (2018). البحـر الأبيـض المتوسـط: مسـاحة مـن الانقسـام والتفـاوت والانفصـال. أوراق سياسـة 3 ،MEDRESET.

هويلـس، هـ. (2019). كونـي حـرة؟ سياسـة تمكيـن المـرأة لـدى الاتحـاد الأوروبـي بعـد الربيـع العربـي كحكومـة نيوليبراليـة. مجلـة العلاقـات الدوليـة والتنميـة، 22، 136-158.

هايـد برايـس، أ. (2008). «لاعـب مأسـاوي»؟ منظـور واقعـي حـول «القـوة الأخلاقيـة لأوروبـا». الشـؤون الدوليـة، 84(1)، 29-44.

كونيـرت، سـي.، ليونـارد، س.، ويرتمـان، أو. (2020). تعـاون الاتحـاد الأوروبـي فـي مكافحـة الإرهـاب مـع الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيـا. فـي كوسـومانو، إي، وهوفمايـر، س. (محـرران)، إبـراز المرونـة عبـر البحـر الأبيـض المتوسـط (87-102). شـام: بالجريـف ماكميـلان.

كيتنـغ، د. (2021). مفوضيـة فـون ديـر لايـن غيـر الجيوسياسـية. Ip-Quarterly. أخـذ فـي 21 يوليو(تمـوز) 2023، من:

https://ip-quartly.com/en/von-der-leyens-not-so-geopolicies-commission

كوباياشـي، ك. (2021). هـل القـوة المعياريـة عالميـة؟ إعـادة التفكيـر فـي الوحـدة الأوروبيـة، ونشـر القواعـد، والنظريـة السياسـية الدوليـة. التعاون والصـراع، 56(2)، 181-203.

كونيـج، ن. (2019). المفوضيـة الأوروبيـة «الجيوسياسـية» ومزالقهـا. موجـز سياسـة مدرسـة هيرتـي. أخـذ فـي 19 يوليـو (تمـوز)2023، مـن:

https://www.hertie-school.org/fileadmin/user_upload/Policy_Brief_Nicole_geopolicies_commission.pdf

كـراوس، أو. (2023). «معقـل» ماكينـدر - إضفـاء الشـرعية علـى السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة فـي الحـرب العالميـة الثانيـة والحـرب البـاردة فـي الخمسـينيات. ،78(1) Geographica Helvetica، 183-197.

كونداني، هـ. (2023). الارتبـاك الجيوسياسـي فـي أوروبـا. Ip-Quarterly. أخـذ فـي 29 يونيو(حزيـران) 2023، مـن :

https://ip-quartly.com/en/europes-geopolicies-confusion

لاكوست، واي. (2012). الجغرافيا والجيوسياسية والسبب الجغرافي. هيرودوت، 146-147، 14-44.

لايدي، ز. (2023). معنى أوروبا الجيوسياسية: رد على هانز كوندناني. Ip-Quarterly. أخذ في 29 يونيو(حزيران) 2023، من:

https://ip-quarterly.com/en/meaning-geopolitical-europe-response-hans-kundnani

لايني، س. (2020): كيف يمكن للاتحاد الأوروبي البقاء في العصر الجيوسياسي. أخذ في 12 أغسطس (آب) 2023، من:

https://carnegieeurope.eu/2020/02/25/how-eu-can-survive-in-geopolicies-age-pub-81132

لايني، س. (2012). الثلاثة الكبار في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي (المجلد 5). بروكسل: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

لينر، ر. (2019). «صفقة» الاتحاد الأوروبي وتركيا: التحديات والمزالق القانونية. الهجرة الدولية، 57(2)، 176-185.

ماكاريشيف، أ.، وديفياتكوف، أ. (2014). الاتحاد الأوروبي في أوروبا الشرقية: هل أصبحت القوة المعيارية جيوسياسية؟ لحظة فيلنيوس، الطبعة الأولى، بونارس أوراسيا، جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة، 1-5.

مانرز، آي (2006) الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية: رد على توماس دييز. ميلينيوم، 35(1)، 167-180.

مايكل، م.، هينانت، ل.، وبريتو، ر. (2019). جعل البؤس يؤتي ثماره: الميليشيات الليبية تأخذ أموال الاتحاد الأوروبي للمهاجرين. وكالة أسوشيتد برس، أخذ في 23 يوليو(تموز) 2023، من:

https://apnews.com/article/united-nations-tripoli-ap-top-news-international-news-immigration-9d9e8d668ae4b73a336a636a86bdf27f

ميشيل، سي. (2022). خطاب الرئيس شارل ميشيل في الجلسة العامة للجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. أخذ في 23 يوليو (تموز) 2023، من:

https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/05/18/discours-du-president-charles-michel-lors-de-la-session -pleniere-du-comite-economique-et-social-europeen/

موغيريني، ف. (2016). خطاب الممثلة العليا ونائبة الرئيس فيديريكا موغيريني عند استلام الجائزة الدولية للديمقراطية لعام 2016. أخذ في 29 يوليو (تموز) 2023، من: https://www.eeas.europa.eu/node/15340_en

مورغنثاو، هـ. جي. (1954). السياسة بين الأمم: النضال من أجل السلام والسلام. نيويورك: ألفريد كنوبف.

نور الدين، ر. (2016). أوروبا القوة المعيارية وفي مجال حقوق الإنسان: هل الاتحاد الأوروبي قوة من أجل الخير في العالم؟ مجلة الدراسات الأوروبية الأسترالية والنيوزيلندية، 8(2)، 111-118.

أوكور، م. أ. (2014) النصوص الكلاسيكية للجيوسياسية وقلب أوراسيا. مجلة الدراسات العالمية التركية، 14(2)، 73-104.

أونار، ن. ف.، ونيكولايديس، ك. (2013). أجندة اللامركزية: أوروبا كقوة ما بعد الاستعمار. التعاون والصراع، 48(2)، 283-303.

أوسترود، أو. (1988) . مقال مراجعة: استخدامات وإساءات الجيوسياسية. مجلة أبحاث السلام، 25(2)، 191-199.

باتشاردي، أ.، وبيرندتسون، جي. (2022). الاستعانة بمصادر خارجية لحدود الاتحاد الأوروبي والاستعانة بمصادر خارجية للأمن: استكشاف صناعة الهجرة في ليبيا. مجلة الدراسات العرقية والهجرة، 48(17)، 4010-4028.

بيس، م. (2009). المفارقات والتناقضات في تعزيز ديمقراطية الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط: حدود القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي. إرساء الديمقراطية، 16(1)، 39-58.

رضواني، ب. (2020). السياسة الخارجية الروسية والجيوسياسية في منطقة ما بعد الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط: طاجيكستان وجورجيا وأوكرانيا وسوريا. دراسات الشرق الأوسط، 56(6)، 878-899.

صلاح، ح. (2023). الاتحاد الأوروبي متواطئ بالفعل في إساءة معاملة المهاجرين في ليبيا، يضاعف دعمه. هيومن رايتس ووتش. أخذ في 17 أغسطس(آب) 2023، من:
https://www.hrw.org/news/2023/02/08/already-complicit-libya-patient-abuse-eu-doubles-down-support

سيبيرج، بي. (2013). الاتحاد الأوروبي كلاعب واقعي يرتدي ملابس معيارية: تعزيز ديمقراطية الاتحاد الأوروبي في لبنان وسياسة الجوار الأوروبية. بيس، م. و سيبيرج، بي. (محرران)، أجندة الاتحاد الأوروبي لإرساء الديمقراطية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (ص. 81-99). روتليدج.

سكاري، إي. (2023). البقاء آمن من خلال كون جيد؟ التراجع المعياري للاتحاد الأوروبي كلاعب أمني في الشرق الأوسط. المجلة الأوروبية للأمن الدولي، 8(3)، 337-353.

ستيفاتشتيس، واي. أ. (2018). إمبراطورية «الحضارة»: الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مجلة أثينا لدراسات البحر الأبيض المتوسط، 4(2)، 91-106.

تيتي، أ.، جيرفاسيو، ج.، وأبوت، بي. (2021). تصورات الاتحاد الأوروبي: الناشطون والرأي العام في الشرق الأوسط. في بوريس، د.، هوبر، د.، وبيس، م.، (محررون)، دليل روتليدج للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط (ص. 217-230). روتليدج.

ثيونس، ت. (2017). تعزيز الديمقراطية من خلال المشروطية الاقتصادية في سياسة الجوار الأوروبية: نقد معياري. مجلة التكامل الأوروبي، 39(3)، 287-302.

توفت، بي. (2005). جون جي. ميرشايمر: واقع هجومي بين الجيوسياسية والسلطة. مجلة العلاقات الدولية والتنمية، 8، 381-408.

تسوراباس، ج. (2020). أولويات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومصر وحالة الهجرة المصرية. أخذ في 23 أغسطس (آب) 2023، من:
https://www.magyc.uliege.be/upload/docs/application/pdf/2021-09/d2.4-v1a-pril2020.pdf

تواثيل، ج. أو.، ودالبي، س. (1998) . مقدمة: إعادة التفكير في الجيوسياسية: نحو جيوسياسية حرجة. في تواثيل، ج. أو.، ودالبي، س. (محرران)، إعادة التفكير في الجيوسياسية (ص. 13-27). روتليدج.

تاسك ، د. (2014): دونالد تاسك، رئيس سابق للمجلس الأوروبي، 2014-2019. أخذ في 13 أغسطس (آب) 2023، من:

https://www.consilium.europa.eu/en/european-council/former-euco-presidents/summary-of-donald-tusk-presidency/

فيلا، م. (2022): النفط والغاز لا يمنحان الموردين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفس النفوذ. أخذ في 30 أغسطس (آب) 2023، من:

https://www.ispionline.it/en/publication/europes-energy-crisis-high-stakes-mena-region-36971

فون دير لاين ، أو. (2019): خطاب الرئيسة المنتخبة فون دير لاين في الجلسة العامة للبرلمان الأوروبي بمناسبة تقديم كلية المفوضين وبرنامجهم. أخذ في 15 أغسطس (آب) 2023، من:

https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/es/speech_19_6408

فون سوست، سي.، وواهمان، م. (2015). ليس كل الطغاة متساوين: الانقلابات، والانتخابات المزورة، والاستهداف الانتقائي للعقوبات الديمقراطية. مجلة أبحاث السلام، 52(1)، 17-31.

وونغ، ر. (2017). دور الدول الأعضاء: إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الخارجية. في هيل، سي.، سميث، م.، وفانهوناكر، س. (2017). العلاقات الدولية والاتحاد الأوروبي (الثالثة، ص.143-165). مطبعة جامعة أكسفورد.

وو، ز. (2018). الجيوسياسية الكلاسيكية والواقعية ونظرية توازن القوى. مجلة الدراسات الاستراتيجية، 41(6)، 786-823.

يونغز، ر. (2015). الاتحاد الأوروبي: الإدماج كجيوسياسية. في كوش، ك. (محرر)، الجيوسياسية والديمقراطية في الشرق الأوسط، 115-128. فريد.

زركا، بي. (2018). هل لا تزال مناطق النفوذ قائمة؟ الاتحاد الأوروبي والأمن الخارجي. Ecfr ، أخذ في 12 أغسطس (آب)2023، من:

https://ecfr.eu/article/commentary_spheres_of_influence_eu_external_security/

زبير، ي. ح. (2009). ليبيا وأوروبا: الواقعية الاقتصادية لإنقاذ نظام القذافي الاستبدادي. مجلة الدراسات الأوروبية المعاصرة، 17(3)، 401-415.

euromesco
Paper

IEMed.
European Institute of the Mediterranean

Co-funded by
the European Union